المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
EISSN : 2716-8867

المجلد 5/ العـــدد 1 (جوان 2022)
ص ص 128- 145

دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

The role of crowdfunding platforms in promoting financial inclusion in the Arab countries

رياض العينوس*[1]
[1] جامعة فرحات عباس-سطيف-Riyadh.lainous@univ-setif.dz1

تاريخ الاستلام: 2022/05/15 تاريخ القبول: 2022/06/15 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص

تحاول هذه الدراسة تليط الضوء على دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، حيث لا تزال مستويات الشمول المالي في الدول العربية منخفضة مقارنة بالمستوى الدولي.

تبين أن فلسفة ومبدأ منصات التمويل الجماعي تجعل منها أدوات مهمة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، حيث يمكنها أن تقلل نسبة الفئات المستبعدة ماليا.

الكلمات المفتاحية: شمول المالي، منصات تمويل جماعي، إستبعاد مالي.

تصنيف جال: G21، G23.

Abstract

This study attempts to shed light on the role of crowdfunding platforms in promoting financial inclusion in Arab countries. The levels of financial inclusion in Arab countries are still low compared to the international level.

The philosophy and principle of cro--wdfunding platforms make them important tools for promoting financial inclusion in the Arab countries, as they can reduce the proportion of financially excluded groups.

Keywords :Financial inclusion, crowd- funding platforms, Financial exclusion.

Jel Classification: G21, G23.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الاستبعاد والإقصاء المالي لفئات كبيرة من المجتمعات العربية مشكلة لابد من إيجاد حلول لها في إطار استراتيجية الشمول المالي الذي يهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة ولجميع فئات المجتمع بما فيها الفئات الهشة والفقيرة.

مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها في عدة مجالات ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية والتي تعني استخدام التكنولوجيا وشبكات الأنترنت في المجالي المالي (العرض والطلب على التمويل)، ومن بين أهم مجالات استخدامها "منصات التمويل الجماعي" التي تربط بين أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية باعتبارهم طالبي التمويل وأصحاب الأموال ، هذا الربط يتم عبر منصات الكترونية باستخدام شبكة الانترنت.

وتعتمد فلسفة منصات التمويل الجماعي على جمع مبالغ صغيرة من كل مستثمر (صاحب أموال) وتجميعها لتوفير المبلغ الكافي المطلوب من طرف أصحاب الأفكار الاستثمارية وفق شروط ومعايير معينة تضعها المنصة والتي تستفيد من عمولة تمثل في الغالب نسبة من المبلغ الاجمالي المجموع .

نحاول في هذه الورقة البحثية إبراز مدى توافق فلسلفة ومبدأ التمويل الجماعي مع زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية، وذلك من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى إمكانية الإعتماد على منصات التمويل الجماعي لأجل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نفترض الفرضية التالية:

– فلسفة ومبدأ منصات التمويل الجماعي تجعل منها أدوات فعالة لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

منهجية الدراسة: سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، من خلال جمع البيانات حول كل من الشمول المالي ومنصات التمويل الجماعي في الدول العربية، ليتم بعد تحليل مبدئ وفلسفة منصات التمويل الجماعي لاستنتاج مدى قدرتها على تدعيم مستويات الشمول المالي في حالة الإهتمام بها بشكل جيد وتطويرها من طرف الفاعلين في المجال المالي في الدول العربية.

2.مفهوم منصات التمويل الجماعي

تعتبر منصات التمويل الجماعي مفهوما حديثا نسبيا في مجال التمويل خاصة على المستوى العربي نظرا لحداثة نشأته وعدم انتشاره بشكل واسع، وقد زادت أهمية هذا المفهوم مع التوجه نحو توسيع تطبيق التقنيات المالية الحديثة في مجال تمويل المؤسسات والمشاريع وتخفيض عراقيل العلاقة بين الممولين أصحاب الفوائض المالية والمستثمرين أصحاب العجز التمويلي.

1.2.تعريف منصات التمويل الجماعي:

منصات التمويل الجماعي هي عبارة عن مواقع الكترونية تتيح لأصحاب الأفكار الاستثمارية المختلفة عرض أفكارهم على الجمهور وتسويقها الكترونيا للحصول على موافقة الجمهور في تمويل هذه الأفكار والمشاريع والتمكن من تفيذها.(**هاجد، 2021، ص.579**).

كما تعرف منصات التمويل الجماعي أيضا بأنها " منصات قائمة على شبكة الأنترنت تربط بين أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية المستحدثة والممولين المحتملين، تعتبر كطريقة تمويل حديثة يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد والمؤسسات لتمويل أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية لتميكنهم من تنفيذها في الواقع"(**عبد المنعم، عبيد، و عثمان، 2021، ص.5**)

منصات التمويل الجماعي هي أداة تمويلية جديدة مبتكرة قائمة على التكنولوجيا المالية المعتمدة على شبكة الأنترنت، تمكن من جمع مبالغ صغيرة من الأموال من مجموعة كبيرة من الأفراد والمؤسسات لصالح أصحاب الأفكار الاستثمارية المبتكرة والشركات الناشئة التي تواجه قيود تمويلية يفرضها الممولون التقليديون بسب المخاطر التي تميز هذه الأفكار الاستثمارية والمشاريع الناشئة.(**Gazzaz, 2019**).

مما سبق نستنتج أنه ورغم بعض الاختلافات في تعاريف منصات التمويل الاجتماعي إلا أنها تشترك في العناصر التالية: جمع مبالغ صغيرة من الأموال من عدد كبير من الممولين (كل ممول يساهم بمبلغ صغير) وتوجيهها إلى طالبي التمويل (أصحاب أفكار ومشاريع استثمارية ناشئة)، باستخدام التقنيات الرقمية.

2.2.آلية عمل منصات التمويل الجماعي:تتحدد آلية عمل منصات التمويل الجماعي من خلال العلاقة بين الأطراف الثلاثة الرئيسية التالية : رواد الأعمال (أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة)، المستثمرين أصحاب الأموال، أصحاب خدمات منصات التمويل الجماعي، وقد يعتمد أي طرف من الأطراف الثلاث السابقة على أطراف داعمة كالمدققين ومزودي المعلومات المالية ...الخ.

1.2.2.رواد الأعمال (أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة):هم أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية الذين يسعون للحصول على الأموال لتمويل مشاريعهم عن طريق منصات التمويل الجماعي(**عبد المنعم و يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، 2019**)، حيث يقدمون عرضا عن مشروعهم عبر المنصة بغرض اقناع روادها من ممولين محتملين بفكرة مشروعهم والحصول على التمويل بعيدا عن قيود الممولين التقليديون (بنوك، صناديق استثمار...).

2.2.2.المستثمرين أصحاب الأموال:هم أصحاب الفائض المالي الذين يشاركون بأموالهم في تمويل الأفكار والمشاريع الاستثمارية المعروضة عبر منصات التمويل الجماعي التي يقتنعون بها من بين كل الأفكار والمشاريع المعروضة عبر المنصة (**عبد المنعم و يوسف**

عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، 2019)، علما أن هؤلاء المستثمرون قد يمثلون أفراد أو مؤسسات، وقد يتم وضع قيود على مستوى منة التمويل الجماعي تتعلق بالمبلغ الذي يمكن لكل مستثمر أن يساهم به سواءا حول أدنى قيمة أو أقصاها وتختلف هذه القيود بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

3.2.2.اصحاب خدمات منصات التمويل الجماعي:هي منصات الكترونية مصممة بطريقة تسمح بالربط بين الممولين أصحاب الفائض وأصحاب الأفكار والمشروعات الاستثمارية، وهي في الغالب تكون مرخصة من هيئات رسمية تابعة للدولة التي تنشط فيها، وتحصل على عمولات تحسب في الغالب كنسبة من المبلغ الإجمالي الذي تم جمعه من طرف كل مشروع استثماري اكتملت عملية تمويله، علما أنه لكل منصة شروطها الخاصة في ما يخص تصفية أفكار المشاريع المقدمة لها من رواد الألأعمال واختيار الأنسب لتكون ضمن المشاريع التي تمت الموافقة عليها لتعرض عبر المنصة بغرض الحصول على التمويل، حيث تمر المشاريع بعدة مراحل ليتم غربلتها وفق معايير وشروط محددة.

علما أن منصة التمويل الجماعي هي أهم عنصر من عناصر التمويل الجماعي لعدة أسباب:(**Gazzaz, 2019**)

– تمكن أصحاب الأفكار والمشاريع الإستثمارية من عرض أفكار مشاريعهم على عدد كبير من الممولين المحتملين بشكل الكتروني بسهولة وفي وقت واحد، على عكس طرق التمويل التقليدية التي تتطلب أن صاحب المشروع بغرض فكرته على عدة مرات وبشكل فردي على عدد محدد من الممولين المحتملين .

–تسمح لأصحاب الأفكار الاستثمارين من تقييم مشاريعهم من خلال ردة فعل الممولين المحتملين (العزوف عن التمويل ، التمويل يأخذ طويل، التمويل أخذ وقت قصير...).

– تمكن الممولين المحتملين من الإطلاع بسهولة على الأفكار الاستثمارين المعلن عنها عبر المنصة واختيار الأفضل منها بغرض المساهمة في تمويلها.

اضاقة إلى الأطراف الرئيسية الثلاث السابقة هناك اطراف ثانوية أخرى يتم الإعتماد عليها ضمن آلية عمل منصات التمويل الجماعي كمؤسسات التدقيق والاستشارات المالية التي تستعين بها منصات التمويل الجماعي في انتقاء المشاريع، إضافة الى المؤسسات التي توفر معلومات شخصية ومالية عن الأفراد والمؤسسات أصحاب المشاريع أو الأفراد والمؤسسات المانحة للتمويل.

3.2.أنوع منصات التمويل الجماعي: تختلف منصات التمويل الجماعي حسب طبيعة العلاقة التمويلية التي تربط الممولون بأصحاب الأفكار والمشاريع الإستثمارية، حيث تشمل غالبا الأنواع التالية (**بولحبال، 2020، ص.40**):

1.3.2.منصات التمويل القائم على التبرع: في هذا النموذج يساهم الممول بمبلغ مالي في المشروع (أو المشاريع) الذي أختاره على أساس تبرع طوعي دون توقع وانتظار أي عوائد مستقبلية مقابلة الأموال التي تبرع بها، وتكون مساهمته ذات هدف خيري انساني تهدف الى التكافل المجتمعي.

2.3.2.منصات التمويل القائم عل المكافئة: في هذا النموذج يقدم الممول مساهمته في المشروع أو المشاريع التي اختارها مقابل انتظار الحصول على عوائد غير مادية، فقد يحصل على مكافئة كهدية أو شهادة تقديرية، أو عينة من السلع والخدمات التي يتوقع المشروع انتاجها، حيث ان هذا النموذج يمكن أصحاب المشاريع التي تريد الحصول على التمويل من استخدام محصلات البيع المتوقع لمنتج ما لتمويل انتاج ذلك المنتج.

3.3.2.منصات التمويل الجماعي القائم على الإقتراض: في هذا النموذج يقدم الممول مبلغ مالي للمشروع أو المشاريع التي اختارها كقروض مقابل الحصول على فوائد ثابتة مستقبلا إضافة إلى استرجاع رأس المال المقدم ككقرض.

4.3.2.منصات التمويل الجماعي القائم على المساهم في الملكية: في هذا النموذج يقوم الممول بتقديم مبلغ مالي كمساهمة في المشروع أو المشاريع التي اختارها مقابل

الحصول على حصة ملكية في هذه المشاريع تمثل أسهم في رأسمالها بقدر المبالغ التي ساهم بها ، بما يمكنه من الحصول على توزيعات مستقبلية.

3.مفهوم الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي في الأدبيات المالية قدرة كل أطياف المجتمع (أغنياء، فقراء، أفراد، مؤسسات..) على الإستفادة من الخدمات المالية التي يرغبون فيها بسهولة وبأقل تكاليف ممكنة، وهو عكس الإقصاء أو الإستبعاد المالي.

1.3.تعريف الشمول المالي:حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للشمول المالي "الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسع نطاق استخدام هذهخ الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة"(**حسيني، 2020، ص.10**).

وحسب مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي " الشمول المالي هو تعزيزز وصول استخدام كافة فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم على أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"(**غربي، 2020، ص.11**).

كما يعرف بأنه " عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة في الوقت المناسب والتي تحتاج إليها كافة فئات المجتمع عامة والفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وبتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة.(**دردور و حركات، 2020، ص.75**).

2.3.مؤشرات قياس الشمول المالي: رغم اختلاف مؤشرات قياس الشمول المالي إلا أنها تتفق في مجملها على اعتمادها على جمع معلومات حول جانب العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية من حيث جودة هذه الخدمات ومدى إمكانية الوصول إليها واستخدامها، علما أن هذه المعلومات قد تجمع على شكل ارقام وبيانات مقدمة من

السلطات المالية الرسمية ومراكز الإحصاء أو عن طريق استبيانات ودراسات مسحية لمستهلكي الخدمات المالية، ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر:

1.2.3.مؤشر Global Findex: هو مؤشر معتمد وفق منهجية مجموعة البنك الدولي، أصدرت أول نسخة منه عام 2011، ثم النسخة الثانية سنة 2015 والنسخة الثالثة سنة 2017، عتبر من أكثر المؤشرات موضوعوية خاصة وأنه يوفر قابلية المقارنة الجغرافية والزمانية لجهود الدول في مجال تطوير الشمول المالي علما أن هذا المؤشر يشمل عدة مؤشرات فرعية (**ضيف، 2020، ص.478**):

- مؤشرات خاصة بامتلاك حساب في مؤسسات مالية رسمية؛
- كثافة الحسابات المصرفية وكيفية استخدامها والغرض من استخدامها؛
- مدى اسخدام الحسابات المالية لدفع الفواتير بمختلف أنواعها؛
- مؤشرات سلوك الأفراد في ما يخص الإدخار والإئتمان؛
- مؤشرات حولى مدى قدرة الافراد على الأموال في الحالات الطارئة؛
- المؤشرات المستخدمة باستخدام الانترنات والهواتف في مجال الخدمات المالية.

2.2.3.استقصاء Fin Scope :هو مؤشر يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية، أي أنه يهتم بجانب الطلب ويسمح بالقياس على المستويات دون الوطنية أي أنه لا يسمح بالمقارنات بين الدول، أنشئ سنة 2002 ، يوضح كيفية إدارة الافراد لحياتهم المالية كما يقدم لمحة عن مواقفهم وردة فعلهم تجاه الأدوات والخدمات المالية ، مع الإشارة أن الفرد هو وحدة العينة في هذا الاستقصاء، علما أنه غالبا ما تتكلف السلطات المالية على مستوى البلد بتكاليف الاستقصاء (**بوزانة و حمدوش، 2020، ص.25**).

إضافة الى المؤشرات السابقة، توجدة عدة مؤشرات أخرى تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي مثل: استقصاء Fin Access، استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية، بيانات موقع Fspmaps.com...(**بوزانة و حمدوش، 2020، ص.26**).

3.3.واقع الشمول المالي في الدول العربية: حسب مؤشر Global Findex التابع لمجموعة البنك الدولي فإن أقل من ربع البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في الدول العربية يتمتعون بحسابات إدخال، كما أن 72% من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية، و 05% فقط من البالغين (دون احتساب دول مجلس التعاون الخليجي) تلجأ إلى الإقتراض من القنوات الرسمية (**بن رجب، 2018**)، وحسب دراسة منشورة من طرف صندوق النقد العربي سنة 2018، فإن ترتيب الدول العربية حسب بعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات الجزئية للشمول المالي

البلد	الترتيب حسب النسبة المؤية للبالغين الذين اقترضو في 12 شهر ماضية من مؤسسة مالية رسمية	الترتيب حسب النسبة المؤية للبالغين الذين قاموا بالإدخار في 12 شهر ماضية باستخدام مؤسسات مالية رسمية	الترتيب حسب نسب البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية
الإمارات	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
المملكة العربية السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: بن رجب، 2018، ص.05-06

يتضح من الجدول أعلاه أن دول الخليج العربي تحتل تتبادل المراكز الأول في ما يخص المؤشرات الجزئية الثلاث للشمول المالي، كما يتضح أن الجزائر في مرتبة متأخرا في ما يخص الإقتراض وفي مركز متوسط في مايخص ملكية حسابات مالية وكذلك في ما يخص الإدخار.

ويمكن توضيح توزيع نسب المؤشرات الثلاث السابقة على مستوى الدول العربية الموضحة في الجدول أعلاه من خلال الرسومات البيانية الموالية:

الشكل رقم (1): توزيع الدول العربية حسب نسبة البالغين الذين لديهم حسابات فيالمؤسسات المالية الرسمية

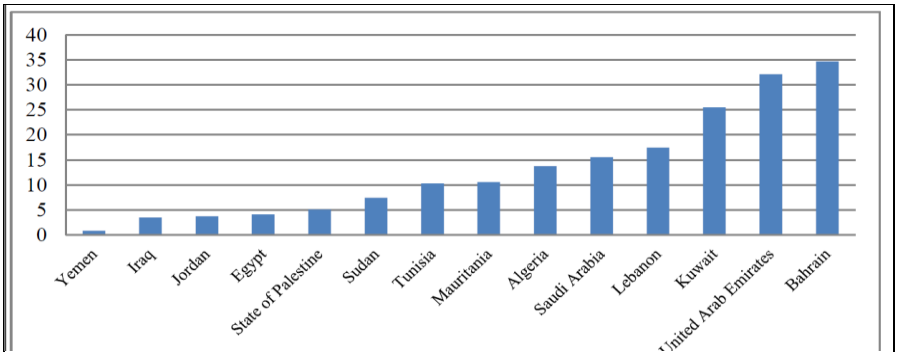

المصدر: بن رجب، 2018، ص.05-06

يتضح أن البحرين والامارات العربية المتحدة تحتوي نسب اكبر للبالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية، بينما اليمن والعراق تحتوي النسب الأقل، بينما تحتل الجزائر مركز وسط بنسة بلغت (إحصائيات تعتمد على بيانات البنك الدولي) 14% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع المستوى العالمي.

الشكل رقم (02): توزيع الدول العربية حسب نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار في المؤسسات المالية الرسمية

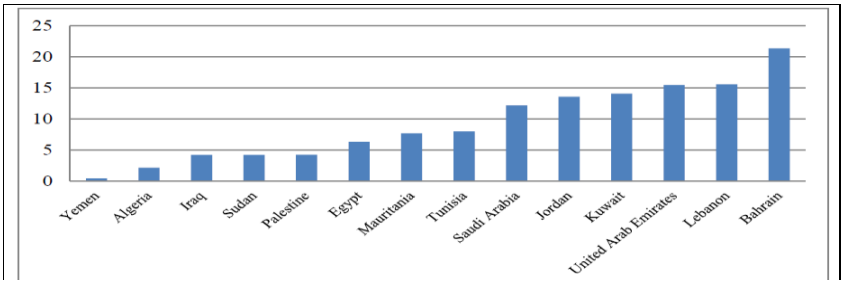

المصدر: بن رجب، 2018، ص.05-06

يتضح أن البحرين تحتوي أعلى نسبة من البالغين الدين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، بينما اليمن والجزائر تحتوي أدنى النسب، أي أنه هناك عزوف كبير عن الإدخال من طرف البالغين في الجزائر.

الشكل رقم03: توزيع الدول العربية حسب نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

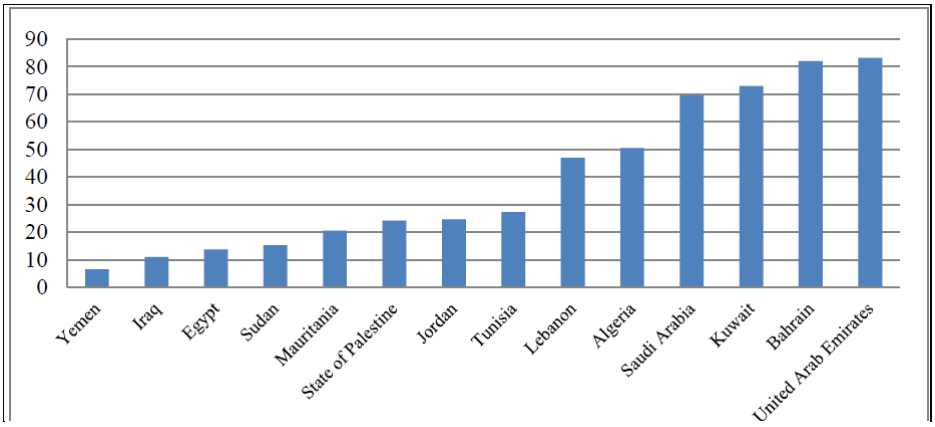

المصدر: بن رجب، 2018، ص.05-06

يتضح أن الإمارات والبحرين تحتوي أعلى نسب البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات رسمية، بينما يحتوي اليمن والعراق على أدنى النسب، أما الجزائر فاحتلت مركزا متوسط بنسبة 50% (نسبة محسوبة بناء على بيانات مؤشر Global findex 2017).

3.3.منصات التمويل الجماعي في الدول العربية وفرص تعزيز الشمول المالي:

حسب إحصائيات صندوق النقد العربي (2021) هناك نموا معتبرا في عدد منصات التمويل الجماعي في الدول العربية ليصل إلى نحو 32 منصة مع تفاوت كبير في تطور هذه المنصات وأهميتها في توفير فرص تمويل بديلية.

1.3.3.بعض منصات التمويل الجماعي في الدول العربية:

حسب إحصائيات مقدمة من طرف صندوق النقد العربي في إحدى دراساته، فقد تم تلخيص أهم منصات التمويل الجماعي في الدول العربية كما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): بعض منصات التمويل الجماعي في الدول العربية

البلد	منصات التمويل الجماعي
الأردن	أفكار مينا (Afkarmina)
	ليوا (Liwwa)
الإمارات	دبي نكست (Dubai Next)
	بيهايف (Beehive)
	يوريكا (Eureeka)
تونس	كوفندي (Cofunfy)
	أفريكويتي (Afrikwity)
الجزائر	شريكي (Chriky)
	تويزا (Twiza)
السعودية	سكوبر(Scopeer)
	منافع(Manafa)

	ثروة (Tharwa)
	رقمية (Raqamiyah)
	أصول وبخيت الإستثمارية Osool&Bakhet investment
	صكوك كابيتال (Sukuk Capital)
	إمكان العربية المحدودة (EmkanLimited)
	منصة وثاق المالية (WethaqDigital)
فلسطين	لنبني فلسطين (BuildPalestine)
	كرودبال (Crowdpal)
لبنان	ساعد لبنان (Help For Leb)
مصر	شيكرا (Shekra)
	يمكن(Yomken)
	مدد(Madad)
المغرب	كوتيزي (Cotizi)
	سمالا (Smala And Co)

المصدر: عبد المنعم، عبيد، و عثمان، منصات التمويل الجماعي، 2021، ص.11

يتضح من الجدول أعلاه أن المملكة العربية السعودية تحتوي أكبر عدد من منصات التمويل الجماعي تليها كل من الإمارات ومصر، علما أنه من بين المنصات أعلاه تعتبر كل من منصة منافع السعودي ، ودبي نكست الإماراتية منصات رائدة على المستوى العربي، وهما تجربتان يستحقان الدراسة والتحليل، أما في الجزائر فلا تزال منصات التمويل الجماعي في مهدها وحتى المنصتان اللذان تم ذكرهما في الجدول أعلاه لا تزال معالمها لم تتحدد بشكل واضح بعد.

2.3.3.فرص تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال منصات التمويل الجماعي:

إذا نظرنا بشكل عام إلى المبدأ الذي تقوم عليه منصات التمويل الجماعي فسنجد أنها تساهم بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي:

– إعتمادها على شبكة الانترنت ومع التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (هواتف، لوحات الكترونية...) على مستوى الدول العربية وزيادة جودة شبكة الأنترنت يسمح لها ببلوغ أعداد كبيرة من الأشخاص بمختلف مستوايتهم وملائتهم المالية (**بولحبال، 2020، ص.38**)، والذين كانوا يعانون من الاستبعاد المالي بسبب الشروط والقيود التي تفرضها مؤسسات النظام المالي التقليدي في الدول العربية (البنوك، صناديق الاستثمار)، حيث أن منصات التمويل الجماعي تسمح لهم باستثمار مدخراتهم الصغيرة والمتناثرة وتجميعها لأجل تمويل الشركات الناشئة والأفكار الاستثمارية الجديدة.

– إعتماد منصات التمويل الجماعي على التقنيات الرقمية بشكل كبير قد يؤدي إلى تعزيز الشفافية وتقليل تكاليف الخدمات المالية سواءا بالنسبة لأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن التمويل أو لأصحاب الأموال الذين يبحثون عن توظيف اموالهم لأن ذلك يقلل من وساطات العامل البشري ، فكما هو معلوم تعاني الدول العربية بشكل عام من انتشار الفساد بشكل كبير (البيروقراطية والرشوى، الوساطة غير الشرعية...) مما يؤدي إلى استبعاد طائفة كبيرة من المستخدمين المحتملين للخدمات المالية، بينما تساعد منصات التمويل الجماعي في القضاء على هذه العوائق، مما يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي.

– تسمح منصات التمويل الجماعي باستفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة من الخدمات المالية (خدمات التوظيف كملكية، الإقراض والإقتراض....) هذه الطبقات موجودة بكثرة في الدول العربية باعتبارها من الدول النامية ، فباعتبار أن منصات التمويل الجماعي تسمح لكل فرد بتوظيف مبالغ صغيرة فمن جهة ستسمح لهم بالدخول لعالم المعاملات المالية دون الحاجة إلى مبالغ مالية ضخمة، ومن جهة أخرى تسمح لهم بتجنب مخاطر ضياع كل مدخراتهم حيث يمكنهم توزيعها على عدة مشاريع، هذا يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

– هناك حواجز على مستوى الدول العربية تقيد استفادة المرأة من الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل التقليدية، مما أدى إلى استبعاد فئة كبيرة من النساء ماليا، لكن منصات التمويل الجماعي قد تمكن من جدب فئة كبيرة من النساء ودمجهم في استراتيجية الشمول المالي، حيث أن المرأة يمكنها أن تستثمر أموالها من بيتها بشكل الكتروني دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى المؤسسات المالية التقليدية، هذا يعزز من مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

– هناك فئة كبيرة من المستثمرين المحتملين في الدول العربية يفضلون إستبعاد أنشطتهم عن مصادر التمويل الي توفرها المؤسسات المالية التقليدية (البنوك، صناديق الإستثمار...) بسبب شبهة الربا، وبالتالي يمكن اعتماد منصات تمويل جماعي متوافقة مع الشريعة الإسلامية (منصة قائمة على الملكية) على أن تكون تحت رقابة هيئة شرعية موثوق فيها، هذا سيسمح بجدب فئة كبيرة من المستبعدين ماليا سواء من جانب الطلب على الأموال (أصحاب الأفكار والمشاريع الإستثمارية) أو من جانب العرض (أصحاب الأموال)، هذا سيرفع من مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

– بعض منصات التمويل الجماعي تتكفل بفتح حسابات للذين يرغبون في استثمارأموالهم في الأفكار والمشاريع المعروضة على مستواها، وبالتالي يمكن للدين لا يملكون حسابات مالية في بنوك ومؤسسات رسمية في الدول العربية الإندماج في مسعى الشمول المالي والخروج من دائرة الإستبعاد.

–مع الإنتشار الكبير للاستعمال الهواتف المحمولة بين مواطني الدول العربية وانخفاض مستوى الأمية الرقمية، يمكن استغلال هذه الطفرة من طرف منصات التمويل الجماعي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستبعدين ماليا وادماجهم في مسعى الشمول المالي.

4. خاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة تفاوت مستويات الشمول المالي في الدول العربية، حيث أن دول الخليج العربية تحتل المراكز الأولى عربيا ، لكل بشكل عام يتضح أن مستويات الشمول المالي في الدول العربية لا تزال منخفضة.

بعد توضيح فلسلفة ومبدئ منصات التمويل الجماعي وأخد لمحة عن واقعها في الدول العربية، اتضح أن فلسفتها ومبدئها يجعلها من أهم الحلول والإستراتيجيات التي يمكن للدول العربية انتهاجها للرفع من مستويات الشمول الموالي وجدب أهم الفئات المستبعدة ماليا.

سواءا من جانب الطلب على التمويل أو من جانب العرض، يمكن لمنصات التمويل الجماعي أن تلعب دورا كبيرا في زيادة مستوى الشمول المالي في الدول العربية، فمن جانب الطلب تسمح بتوفير فرص تمويل ملائمة لأصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة والتي ترفض البنوك تمويلها بسبب ارتفاع درجة مخاطرتها وانخفاض تصنيفها الإئتماني، ومن جانب العرض يمكن لجميع فئات المجتمع العربي (طبقات مهمشة وفقيرة، نساء، مستبعدون لأسباب دينية..) تمويل المشاريع والأفكار التي يقتعون بها والتي تعرضها منصات التمويل الجماعي والحصول مقابل ذلك على عوائد ومنافع حسب نوع التمويل والشروط التي تضعها المنصة.

كما أن اعتماد منصات التمويل الجماعي على شبكة الانترنت ووسائل التواصل يمكن من جدب شريحة كبيرة من المستبعدين ماليا مع التطور الكبير في استخدام الهواتف وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت بشكل عالم في الدول العربية.

5.المراجع:

–Gazzaz, H., (2019), ***"Crowdfunding in Saudi Arabia: A Case Study of manafa Platrom"***, International Journal of Economics and Finance, 11(11), p.p.72-79.

– أسماء دردور، سعيدة حركات، (2020)، ***"قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 باستعمال نموذج ARDL"***، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 04(10)، ص.71–90.

– أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش، (2020)، ***"الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه العالمية– مؤشر Global Findex– نموذجا"***، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(28)، 20–29.

– بن عبد الهادي العتيبي هاجد، (2021)، ***"منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية"***، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، 198، ص.574–604. doi:10.36046/2323-055-198-012

– جازية حسيني، (2020)، ***"تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية"***، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، ص.97–114.

– جلال الدين بن رجب، (2018)، ***"حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"***، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

– زوبير بولحبال، (2020)، ***"تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة–دراسة حالة منصة شكرة–"***، المجلة الدولية للمالية الريادية، 3(1)، ص.70–87.

– عبد الحليم عمار غربي، (2020)، ***"نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته"***، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06(01)، ص.07–41.

– فضيل البشير ضيف، (2020)، ***"واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"***، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5 (1)، ص.471–485.

– هبة عبد المنعم، رامي عبيد، و أنور عثمان، (2021)، ***"منصات التمويل الجماعي"***. مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، ص.3–33.

- هبة عبد المنعم، و رامي يوسف عبيد، (2109)، ***"منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية"*** ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ص.04-05.